برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 21- 2002/10/25

مذكرات المعلومات

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - أنغولا 10054 (التوسع الأول)

المساعدة الغذائية للسكان المتضررين من آثار الحرب

أعدت هذه الوثيقة استجابة لطلب المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2002 بأن تستعرض الأمانة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أنغولا 10054 (التوسع الأول)، والمساعدة الغذائية للسكان المتضررين من آثار الحرب (WFP/EB.2/2002/6/1)، في ضوء التغييرات الرئيسية التي أحلت بالبلد، وأن تعرض على المجلس في دورته العادية الثالثة لعام 2002 أي تعديلات مطلوبة على ميزانية المشروع.

عدد المستفيدين:	**1 240 000 مستفيد (788 000 امرأة)**
مدة المشروع:	18 شهراً (يوليو/تموز 2002 - ديسمبر/كانون الأول 2003)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	241 483 471 دولارا
التكاليف الحكومية التقديرية:	15 600 000 دولار
مجموع تكاليف المشروع:	257 083 471 دولارا

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/INF/25
9 October 2002
ORIGINAL: ENGLISH

ملخص

تجددت الآمال في تحقيق سلام حقيقي في أوغندا بوفاة زعيم الجبهة الوطنية للاستقلال التام لأنغولا (جبهة يونيتا)، يوناس سافيمبي، في 22 فبراير/شباط وتوقُّف الأعمال العدائية في 4أبريل/نيسان 2002. على أنه لن يتم التغلب سريعا على آثار الحرب هناك وستظل هناك أزمة إنسانية خطيرة على الأقل حتى حلول موعد الحصاد الرئيسي في عام 2003. وقد أدى استمرار التحركات السكانية الكبيرة وإمكانية الوصول إلى المناطق التي كان من المتعذر الوصول إليها من قبل إلى زيادة احتياجات السكان الضعفاء إلى المساعدة الإنسانية.

وقد قدم **البرنامج** الدعم للأعداد الكبيرة من السكان النازحين في عامي 1998-1999 من خلال توزيع الأغذية بالمجان حتى موسم حصاد أبريل/نيسان 2001. وتحول **البرنامج** بعد ذلك عن التوزيع العام للأغذية فشجع استراتيجيات الاعتماد على الذات من خلال أنشطة الإنعاش المبكر. وبالرغم من انتهاء الحرب بتوقيع اتفاق السلام فإن أنغولا مازالت تعاني من تحركات سكانية كبيرة حيث بدأ النازحون واللاجئون في العودة إلى مناطقهم الأصلية ويقوم مقاتلو جبهة يونيتا السابقون وأسرهم بالانتقال إلى مناطق الإيواء في سياق عملية تسريح المقاتلين التي شرعت فيها الحكومة وتتوارد أعداد غفيرة من السكان إلى مراكز المقاطعات حيث تتوافر المساعدة الإنسانية.

ولذلك فإن البيئة الإنسانية والاجتماعية في أنغولا تتسم بالتعقيد. فقد عانت بعض المقاطعات من تحركات كبيرة للنازحين إبان الحرب بينما نعمت مقاطعات أخرى باستقرار نسبي. وبالرغم من توقع حدوث زيادة كبيرة في عدد المستفيدين من مساعدات الطوارئ في حقبة ما بعد الحرب مباشرة، فإنه يتوقع أن تقل الحاجة إلى أنشطة الطوارئ تدريجيا عقب الحصاد الرئيسي في عام 2003. وستتفاوت الأنشطة التي تتضمن مزيجا دقيقا من الإغاثة والإنعاش حسب المنطقة، وفقا للقدرات المحلية وإمكانية الوصول إلى الغذاء وشدة التأثر بانعدام الأمن الغذائي. وينبغي أن تكتسب أنشطة الإنعاش زخما في عام 2003 وأن تستمر في التوسع على الأجل المتوسط. وسيتم التركيز على إيجاد أصول بشرية بين السكان المستفيدين، ومن ثم بناء القدرات والمهارات التي ستمكن من الاعتماد على الذات وتشجعه من خلال وضع مجموعة من آليات التكيف. وسيستمر استعمال تقديرات هشاشة الأوضاع التي أجريت بالتعاون مع مسؤولي حكومات المقاطعات لتحديد أشد الأشخاص تعرضا لانعدام الأمن الغذائي وتوجيه المساعدات إليهم ولكفالة الاستفادة من المساعدات المقدمة من **البرنامج** على الوجه الأمثل. ومن المتوقع دعم نحو ثلثي المستفيدين من خلال توزيع مساعدات الإغاثة وبرامج التغذية والصحة أثناء مدة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بينما ستشتمل برامج إعادة التوطين والغذاء مقابل العمل/الغذاء مقابل الأصول على مكون الإنعاش. ومن المتوقع دعم نصف المستفيدين من خلال أنشطة الإنعاش مع نهاية مدة تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

وسيبلغ متوسط التوزيع الشهري 978 18 طنا على 000 240 1 مستفيد منهم 63 في المائة أو 000 788 من النساء. ومن المتوقع في ظل وقف إطلاق النار الحالي أن يمثل النقل البري الطريقة الأساسية لتسليم المعونة إلى المناطق الداخلية من البلد. على أن ذلك يتطلب قيام الحكومة بإجراء إصلاحات طارئة مهمة في البنية الأساسية للنقل (الطرق والجسور). ولتقليل تكاليف التسليم إلى الحد الأدنى، يزمع **البرنامج** تسليم 80 في المائة من مساعداته الغذائية براً. وستواصل الحكومة الإسهام في عمليات **البرنامج**، أساسا بتوفير إعانة الوقود والإعفاء من رسوم هبوط الطائرات/استخدامها للمواقف.

وقد خُفضت المساهمة العينية المقدمة من الحكومة من 67 مليون دولار أمريكي إلى 15.6 مليون دولار أمريكي، وهو ما يبرز التركيز الجديد على النقل البري.

ونظرا للتطورات المستمرة في الحالة فإن التوقعات تشير إلى أنه في حين قد يتعين إضافة أعداد جديدة من المستفيدين فقد تتوقف أيضا حاجة بعض المستفيدين إلى المساعدة المقدمة من **البرنامج**. ولذلك فمن المقترح أن تستمر شحنات الأغذية في الوقت الراهن كما هو مقترح في هذا التنقيح. وإذا استمر مستوى الاحتياجات في الارتفاع وأسفر عن زيادة مستوى التوزيع فقد يتعين تقصير مدة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش التي من المقرر أن تنقضي في ديسمبر/كانون الأول 2003 وقد يتعين اقتراح عملية جديدة للإغاثة الممتدة والإنعاش ليعتمدها **المجلس** في دورته العادية الأولى أو الثانية في عام 2003.

السياق والأساس المنطقي

سياق الأزمة

1- منذ استقلال البلد عام 1975، اتخذت عدة مبادرات لم تكلل بالنجاح للتوصل إلى السلام بين الحكومة والجبهة الوطنية للاستقلال التام لأنغولا (جبهة يونيتا). وعلى الرغم من تنصيب حكومة للوحدة والمصالحة في عام 1997، انهارت المحادثات في نهاية المطاف واستؤنفت الحرب في ديسمبر/كانون الأول 1998، وصاحبها حركات نزوح واسعة النطاق في أواخر ذلك العام.

2- وفيما بين نهاية عام 1999 وأبريل 2002 تحول ما كان حربا تقليدية من قبل إلى حرب عصابات ممتدة. واستمرت تحركات أعداد كبيرة من النازحين وسط حالة من انعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار. ورغم الصعوبة البالغة التي واجهتها الوكالات الإنسانية في العمل، قام **البرنامج** وغيره من الوكالات الإنسانية بتوسيع عملياتها لتمتد إلى المناطق التي لم يكن ثمة نزاع على خضوعها لسيطرة الحكومة والتي كانت تتمتع فيها المناطق الأمنية باستقرار نسبي.

3- وأثناء المراحل الأخيرة من النزاع-من أكتوبر/تشرين الأول 2001 إلى مارس/آذار 2002- طرأت زيادة كبيرة على تحركات النازحين، وبخاصة في المناطق المحيطة بكويتو هوامبو ومالانغي وسواريمو ولوينا. كما دفع تزايد حدة النزاع إلى تحركات سكانية واسعة النطاق في مقاطعات أويج، وزائير، وبينغو، وهويلا، وكوانزا نورت، وموكسيكو، وكواندو كوبانغو. وسوف يفضي انتهاء الحرب في أعقاب وفاة سافيمبي والتوقيع على وقف إطلاق النار في 4 أبريل/نيسان إلى انخفاض سريع في النزوح الداخلي للسكان. على أن استمرار تحركات سكانية كبيرة وإمكانية الوصول مرة أخرى إلى المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها من قبل قد تسبب في زيادة احتياجات السكان الضعفاء إلى المساعدة الإنسانية والى استمرار تردي الحالة الإنسانية في أنحاء كثيرة من البلاد.

تحليل الحالة الاجتماعية الاقتصادية

4- تعتمد أنغولا على قطاع النفط للحصول على 90 في المائة من إيرادات النقد الأجنبي. غير أن معظم الإيرادات تستخدم في تمويل الجهود الحربية وفي خدمة الديون الأجنبية البالغة 9.5 مليار دولار، مما يحد بدرجة كبيرة من الموارد المتاحة للاحتياجات الإنسانية. وبلغ معدل التضخم 180 في المائة في مايو/أيار 2001، وهذا يظل يتجاوز المعدل الذي استهدفه برنامج الإنعاش الاقتصادي الحكومي وهو 150 في المائة. وأدى ذلك إلى تدهور كبير في القدرة الشرائية للمواطن الأنغولي العادي. وفي أبريل/نيسان 2001، رفعت الحكومة أسعار الوقود بنسبة 62 في المائة، وأسعار المياه والكهرباء بنسبة 40 في المائة، وأسعار الوقود مرة أخرى بنسبة 50 في المائة في يناير/كانون الثاني 2002. وتشير دراسة استقصائية أجراها المعهد الوطني للإحصاء في عام 2001 إلى أن 63 في المائة من الأسر في المناطق الحضرية وشبه الحضرية تعيش دون حد الفقر، وأن 25 في المائة من الأسر تعيش دن حد الفقر المدقع. وتندرج أغلبية الأسر التي تعيلها نساء في الفئة الأخيرة وتشكل أغلبيتها.

5- وقد صنف تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2001 أنغولا في المرتبة 146 من إجمالي 162 بلدا، وفقا لمؤشر التنمية البشرية، مما يوضح عمق الأزمة الاجتماعية الاقتصادية التي يعاني منها البلد. وبين عامي 1970 و1995، زادت نسبة سكان الحضر من 15 في المائة إلى 50 في المائة من مجموع السكان. وأدى هذا إلى ظهور المستقطنات الحضرية العشوائية على نطاق واسع، وإلى زيادة كبيرة في عدد أطفال الشوارع، وارتفاع مستويات العنف وانعدام الأمن في الحضر.

6- وأدت الحرب الأهلية إلى انهيار الاقتصاد الوطني تدريجيا، مع انخفاض عدد فرص العمل في الحضر. ويتنافس المقيمون الفقراء مع تدفقات النازحين على فرص العمل المتبقية. وفي المناطق الريفية، أدى تغيير نظم الإنتاج الزراعي من الزراعة التجارية إلى زراعة الكفاف إلى الحد من فرص كسب دخل إضافي. وأصبح سكان الريف هم أيضا يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن هشاشة الأوضاع إزاء الآثار التراكمية للحرب وآثار القحط والفيضانات. ويعتمد البلد منذ الثمانينات على الواردات والمعونات الغذائية. واقتصر الإنتاج الزراعي حتى عهد قريب على المناطق الآمنة التي ترتفع فيها مستويات التعرض لانعدام الأمن الغذائي وتعاني من ضيق فرص الوصول إلى الأسواق. وأتاح توقف الأعمال العدائية فرصا جديدة لإعادة التوطين الدائم وتحسين الإنتاج الزراعي.

7- وتسبب النزاع حتى أبريل/نيسان 2002 في تقييد استعمال الأراضي الزراعية. وشاعت سرقة المحاصيل في مناطق كثيرة مما دفع كثير من المزارعين إلى جني محاصيلهم قبل الأوان. وما زال الإنتاج الحيواني مقصورا على مقاطعتين في أقصى الجنوب الغربي من البلاد وهلكت قطعان الماشية في شتى أنحاء البلد. ومازال وجود الألغام الأرضية يعوق الأنشطة الزراعية والأنشطة المتصلة بإعادة التوطين. وفي يوليو/تموز 2002 أشارت تقديرات البعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و**البرنامج** لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية أن مجموع إنتاج الحبوب البالغ 549 000 طن

سينخفض بنسبة 5 في المائة عن السنة السابقة. وقد نجم ذلك عن مجموعة من العوامل، هي الحرب وكمية الأمطار غير المواتية وتأخر توزيع البذور والأدوات. وتقدر المتطلبات من واردات الحبوب للفترة 2003/2002 بنحو 000 725 طن منها 000 504 طن من الواردات التجارية. وقدرت البعثة أن 1.4 مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدة الغذائية، منهم 1.24 مليون شخص سيتولى **البرنامج** تقديم المساعدة الغذائية إليهم. وأما العدد المتبقي منهم فسيحصلون على المساعدة من وكالات أخرى (مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والشبكة الأوروبية للمعونة الغذائية). وأشارت التقديرات إلى وجود حاجة إلى معونة غذائية مجموعـها 000 221 طن. ولذا، ستظل هناك حاجة إلى مساعدات **البرنامج** حتى الحصاد القادم في أبريل/نيسان 2003، حيث من المقرر إيفاد بعثة مشتركة جديدة في مايو/أيار 2003.

8- وتمثل عمليات النزوح العامل الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في البلد. فيوجد في الوقت الحالي ما يزيد على 4.1 مليون نازح بسبب الحرب، منهم 1.36 مليون نازح مؤكد ومسجل للحصول على مساعدة إنسانية. وبلغ عدد النازحين المؤكدين والمسجلين للحصول على المساعدة الإنسانية أكثر من 000 320 نازح في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2002 إلى أبريل/نيسان 2002 وحدها.

9- وتعترف الأوساط الإنسانية بأنه بالرغم من أن الحالة التغذوية للنازحين متردية عموما بدرجة أكبر مما في حالة السكان المضيفين، فقد تدهورت أيضا حالة السكان المضيفين وذلك في بعض الوجوه جراء تنافسهم مع النازحين على الحصول على الموارد المحدودة المتاحة.

10- وقبل وقف إطلاق النار لم يتوافر إلا القليل من المعلومات عن السكان خارج المناطق التي يمكن الوصول إليها. على أن التقديرات السريعة المشتركة بين الوكالات للاحتياجات الأساسية أشارت إلى وجود حاجة عاجلة إلى المساعدة الإنسانية في الكثير من تلك المناطق. وتم تحديد زهاء 000 140 شخص باعتبارهم في حاجة إلى المساعدة الغذائية قبل نهاية عام 2002. وسوف يتاح تدريجيا إجراء هذه التقديرات في كافة أنحاء البلد بفضل الإصلاحات في البنية الأساسية للنقل وإزالة الألغام الأرضية.

11- وينعكس تضافر حالات نقص الأغذية وسوء الرعاية الصحية والإصحاح في أنغولا في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال. فوفقا للتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) لعام 2000 عن أنغولا، فإن ما يقرب من ثلث الأطفال يفارقون الحياة قبل سن الخامسة، وهو ثاني أعلى معدل في العالم. وتحتل أنغولا المرتبة الثانية في العالم في ووفيات الأمهات، إذ تبلغ الوفيات 854 1 حالة لكل 000 100 مولود حي. ويبلغ متوسط العمر 45 عاما. ويعزى ارتفاع معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض إلى العوامل المترابطة التالية:

- الأمراض مثل السل والملاريا وداء المثقبيات وشلل الأطفال والإسهال (المرتبط بسوء المياه/الإصحاح العدد المنخفض لمن يتم تطعيمهم)؛
- سوء التغذية الناجم عن الافتقار إلى الأغذية الغنية بقدر كاف من البروتينات، ونقص المغذيات الدقيقة وتكرار التعرض للأمراض المعدية؛
- عدم الحصول على خدمات الصحة العامة وندرة الإمداد بالعقاقير.

12- ويُقدر أن 69 في المائة من السكان لا يصلون إلى مياه شرب نقية، وأن 60 في المائة يفتقرون إلى مرافق إصحاح ملائمة، و76 في المائة لا يحصلون على خدمات الرعاية الصحية.

13- والنساء والأطفال، الذين يمثلون 70 في المائة من السكان النازحين، يعانون أشد المعاناة من الحرب. وعدد الأسر التي ترأسها نساء مرتفع وآخذ في الزيادة؛ وهذه الأسر أكثر فقرا عادة بسبب انعدام فرص العمل والأدوات. ونحو 70 في المائة من القوة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي هم من النساء. وتعتني البنات الأكبر سنا بالأطفال والمنزل، ولا يذهبن إلى المدرسة. وتؤول ملكية الأصول المنزلية عادة إلى الذكور، كما يستفيد عادة من الإرث الأقارب الذكور، مما يجعل الأرامل يعانين من هشاشة الأوضاع بشكل خاص.

استجابة البرنامج

14- بين نوفمبر/تشرين الثاني 1990 ومايو/أيار 2002، قدم **البرنامج** مساعدات للسكان المتضررين بالحرب من خلال تسع عمليات طوارئ وأربع عمليات للإغاثة الممتدة والإنعاش، تضمنت 035 289 1 طنا من الأغذية و000 240 1 شخص متضرر بالحرب، وبلغ هذا الرقم ذروته في الفترة 1993-1995 حيث وصل إلى مليوني شخص.

15- وقد تضمنت عمليات الإنعاش الثلاث الأولي، التي بدأت في مارس/آذار 1996 في ظل أوضاع مستقرة نسبيا، عددا من أنشطة الإصلاح، وعززت إعادة التوطين في أماكن المولد، مع مواصلة البرامج التغذوية في الوقت ذاته. وأردفت هذه الأنشطة بعمليات تركز على فتح طرق من خلال إزالة الألغام وإصلاح الجسور.

16- وعندما استؤنفت الحرب في أواخر عام 1998، استخدم **البرنامج** عملية موازية للإغاثة الممتدة والإنعاش ولعملية الطوارئ لمواجهة زيادة احتياجات المساعدة الغذائية. وبينما كان التركيز في 1999 ينصب على التصدي لحالات

الطوارئ، فإن **البرنامج** قد أدرك الحاجة إلى النظر في حلول أكثر استدامة لمشكلة النزوح الجماعي للمدنيين. وواصل **البرنامج** مساعدة السكان الأشد ضعفا من خلال إطار مرن بالتنسيق مع وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة وشركاء منفذين، مثل منظمات غير حكومية دولية ووطنية. وتصل كمية الأغذية الموزعة في إطار العملية 10054 للإغاثة الممتدة والإنعاش، التي أجازها **المجلس** للفترة من أبريل/نيسان 2001 إلى يناير/كانون الثاني 2002 إلى 782 228 طنا لصالح 000 040 1 شخص.

17- وقام **البرنامج** في عام 2001 بتوزيع زهاء 732 10 طنا من سلع المعونة الغذائية شهريا على 000 900 شخص منهم 000 504 امرأة. وفي النصف الأول من عام 2002 وجه **البرنامج** مساعداته الغذائية إلى 000 042 1 شخص (منهم 000 620 امرأة). وكان نصف المستفيدين تقريبا من النازحين والسكان المقيمين المحددين للاستفادة من حصص الإغاثة الغذائية عامة، وربعهم من أشخاص يعانون بشكل معتدل وخطير من سوء التغذية في مراكز طبية للتغذية. كما قُدمت المساعدة لمجموعات ضعيفة أخرى من خلال برامج التغذية المؤسسية. واستخدم الرصيد المتبقي من الموارد في دعم العائدين والمشاركين في خطط إعادة التأهيل بتقديم حصص في أنشطة الغذاء مقابل العمل.

18- وأسهمت المساعدات الغذائية والمساعدات الإنسانية الأخرى التي يقدمها **البرنامج** في تحسين الأوضاع وتحقيق استقرارها في مناطق الأنشطة في أنغولا. وقد انخفضت معدلات سوء التغذية، حسبما جمعتها منظمة اليونيسيف- أنغولا من منظمات غير حكومية على النحو التالي:

- من 10 في المائة إلى 5 في المائة في هوامبو (مايو/أيار 2000-مايو/أيار 2001)؛
- من 32 في المائة إلى 3 في المائة في ملانغي (يونيو/حزيران 1999-مايو/أيار 2001)؛
- من 46 في المائة إلى 13 في المائة في كاماكوبا (مارس/آذار-أغسطس/آب 2001)؛
- من 11 في المائة إلى 6 في المائة في بالمومبو- بنغيلا (مارس/آذار-سبتمبر/أيلول 2001)؛
- من 6 في المائة إلى 3 في المائة في كوبال- بنغيلا (فبراير/شباط-أغسطس/آب 2001).

كما أسهمت في تحقيق مزيد من الاستقرار:

- من 7 في المائة إلى 5 في المائة في مدينة يوغي (مايو/أيار 2000-مارس/آذار 2001)؛
- من 6 في المائة إلى 4 في المائة في بلدية موكسيكو (ديسمبر/كانون الأول 1999- مارس/آذار 2001).

وبالرغم من أن الاستقصاءات التي أجريت في النصف الأول من عام 2002 تشير إلى تزايد معدلات الإصابة بسوء التغذية فإنه ينبغي ملاحظة أنها إنما تعبر عن حالة الوافدين الجدد/ الذين أمكن الوصول إليهم أو الأشخاص الموجودين في مناطق الإيواء.

السياسات والبرامج الحكومية

19- التزمت السلطات الأنغولية في عام 1999 بتوطين النازحين بصورة مؤقتة في أراض زراعية منتجة. وبالرغم من أن تنفيذ هذه السياسة كان مقيدا بسبب قلة توافر الأراضي الصالحة للزراعة والمنزوعة الألغام في المناطق الآمنة وقلة توافر البذور والأدوات فقد مضت الحكومة قدما في تنفيذها. وتم دمج المعايير التشغيلية الدنيا لسياسة التوطين في مرسوم "معايير توطين النازحين" المؤرخ أكتوبر/تشرين الأول 2000. ويقدر عدد النازحين الذين تم توطينهم بصورة مؤقتة أو دائمة فيما بين عامي 1998 و2001 بنحو 000 480 نازح، منهم زهاء 000 180 تم توطينهم في عام 2001. وخلال النصف الثاني من عام 1991 بلغت نسبة الالتزام بالمعايير نحو 70 في المائة. ومازالت هذه المعايير مطبقة في برامج إعادة توطين النازحين وتم إقرارها باعتبارها معيارا لعودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية. وينبغي ملاحظة أن حكومات المقاطعات، بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المعنية، تقوم بإعداد خطط للعودة وإعادة التوطين. وستكون هذه الخطط جاهزة في نهاية يوليو/تموز ليتم تنفيذها في الفترة من أغسطس/آب إلى أكتوبر/تشرين الأول 2002.

المساهمات غير المباشرة

20- ستواصل الحكومة مساهمتها بوقود الطائرات من نوع A1، إذ تدعم نحو 85 في المائة من قيمته السوقية. وتشمل المساهمات الأخرى المتوقعة من الحكومة الإعفاءات من رسوم الهبوط والتوقف والملاحة، ومن رسوم طائرات الركاب والبضائع في المطارات. وإذا ما توافرت الموارد الكاملة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 10054 (التوسع الأول) على مدى مدة المشروع البالغة 18 شهرا، ستكون الحكومة قد أسهمت بمبلغ 15.6 مليون دولار متمثلة في وقود الطائرات (9.4 مليون دولار)؛ ورسوم الهبوط/استخدام المواقف (1.8 مليون دولار)؛ ورسوم الملاحة (4.4 مليون دولار). وترتبط هذه المساهمات غير المباشرة بحجم المساعدة المقدمة للبلد، مما يفسر انخفاض المساهمات في عام 2001 قياسا بالعام السابق. ويرتبط الانخفاض الإضافي المتوقع في عامي 2002 و2003 بالتوسع في استعمال النقل البري الذي غدا ممكنا الآن

بفضل السلام. كما توفر الحكومة مخازن في عدد من المقاطعات. ويتوقع أن تفي الحكومة بالتزاماتها برد رسوم الميناء المفروضة على الواردات الغذائية **للبرنامج**، والتي تُقدر بمبلغ 3.8 مليون دولار أمريكي في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 10054 (التوسع الأول).

الجدول 1: المساهمات الحكومية غير المباشرة في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 10054 (التوسع الأول) (بملايين الدولارات الأمريكية)

العام	المجموع	طائرات A1	الهبوط/المواقف	رسوم الملاحة	رسوم المطارات
1998	**3.6**	1.9	0.70	0	1
1999	**9.3**	6.3	1.45	0	1.56
2000	**29.9**	19.3	2.90	5.6	1.06
2001 (تقدير)	**18.6**	12.6	1.30	3.2	1.51

المساهمات المباشرة

21- في أكتوبر/تشرين الأول 1999، أكدت الحكومة رسميا مساهمتها بمبلغ 3 ملايين دولار تم الحصول عليها في فبراير/شباط 2001 واستعملت في شراء السلع الغذائية محليا. وأعلنت الحكومة اعتزامها تقديم مساهمة مباشرة أخرى قيمتها 2 مليون دولار يحتمل توفيرها قبل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 10054 (التوسع الأول) أو خلالها. ويواصل **البرنامج** ومنظمات إنسانية وجهات مانحة أخرى أنشطة الدعوة مع الحكومة لتقديم مزيد من المساهمات المباشرة لتشغيل البرامج الإنسانية، كتقديمها من خلال دعم الحالات الضعيفة اجتماعيا مثلا.

برنامج الطوارئ الحكومي الوطني للمساعدات الإنسانية

22- في يوليو/تموز 1999 أنشأت الحكومة لجنة وزارية للمساعدات الإنسانية. وأعلنت اللجنة عن برنامج طوارئ وطني للمساعدات الإنسانية قيمته 55.5 مليون دولار يُنفذ على مرحلتين: تشمل المرحلة الأولى (21.5 مليون دولار) تشمل شراء ونقل الأغذية والاحتياجات الطارئة الأخرى؛ وتشمل المرحلة الثانية (34 مليون دولار أمريكي) إعادة توطين النازحين وتوزيع الأراضي والبذور والأدوات. وتم بالفعل تخصيص أرصدة المرحلة الأولى ونحو نصف أرصدة المرحلة الثانية ليبلغ مجموعها 38 مليون دولار أمريكي. ولا تتوافر معلومات موثوقة عن استعمالها.

23- وثمة التزام آخر هام يتمثل في إنشاء صندوق للسلام والمصالحة الوطنية لصالح المقاتلين السابقين في جبهة يونيتا وإعادة دمجهم في المجتمع، بميزانية أولية قدرها 20 مليون دولار أمريكي. وتم مؤخرا استيعاب هذا الصندوق في اللجنة الوطنية لإعادة الدمج الاجتماعي والمنتج للنازحين والمُسرّحين من الخدمة وهي اللجنة التي أنشئت في 4 يونيو/حزيران 2002 وتتولى، من بين جملة أمور، مسؤولية تنسيق الدعم المقدم إلى عملية الإيواء وتسريح جنود جبهة يونيتا. وأعلن البنك الدولي دعمه لعملية نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة الدمج في أنغولا.

مساعدة ضحايا الفيضان

24- في أبريل/نيسان 2001، تعرضت مقاطعتا ناميبي وكينين في جنوب غربي البلد لأمطار جارفة. وصرفت الحكومة مبلغ 11.5 مليون دولار لإنقاذ الضحايا. ودعم **البرنامج** مبادرة الحكومة بتقديم 688 طنا من السلع الغذائية لصالح 000 32 شخص من ضحايا الفيضان في أبريل/نيسان. ويقوم **البرنامج** حاليا بالإنهاء التدريجي للمساعدات التي يقدمها إلى 650 من أشد الأسر تضررا بالفيضانات، مثل الفيضان الذي اجتاح جنوب غربي البلد، وبغيرها من الكوارث الطبيعية في بعض مناطق أنغولا.

مسوغات تقديم المساعدة

25- وبالرغم من انتهاء النزاع فمن غير المرجح أن تكتسب عودة النازحين واللاجئين وإعادة توطنيهم زخما قبل حلول موسم الزراعة القادم (سبتمبر/أيلول 2002) ولكن حالما يتم الشروع فيها فإن من المحتمل أن تستمر بقوة على مدى موسمين زراعيين وحتى يحين ميعاد الحصاد في عام 2004.

26- ويرزح معظم النازحين والأسر المقيمة تحت وطأة الفقر المدقع ويعانون من انعدام الأمن الغذائي جراء آثار الحرب على مساحة الأراضي الزراعية، وقلة توافر المدخلات الزراعية، وضيق فرص العمل المدر للدخل خارج مجال الزراعة. وأما النازحون خلال السنتين الماضيتين فإنهم يعانون، وسيظلون يعانون، من شدة الضعف إلى حين يمكنهم العودة إلى أسرهم وسبل معيشتهم في مناطقهم الأصلية. وسوف يوفر الدعم المقدم من **البرنامج** إلى النازحين العائدين إلى مناطقهم الأصلية واللاجئين العائدين من جمهورية الكنغو الديمقراطية وناميبيا وزامبيا مورداً مهما لتمكين هؤلاء الأشخاص وسيمثل عاملا مهما في ضمان تحقيق الاستقرار المدني والاجتماعي.

الاستراتيجية والأهداف

27- وكان الهدف من استراتيجية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الأخيرة هو كفالة المرونة التشغيلية وتحسين توجيه المساعدة الغذائية من خلال ما يلي: "1" توزيع الحصص الغذائية المجانية لمدة محدودة على النازحين الجدد الذين ضاعت فرصهم في الحصاد في موسم 2001-2002 وعلى السكان المحتاجين إلى مساعدات الطوارئ في المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤخرا وعلى أسر المقاتلين السابقين الذين تم تسريحهم في سياق عملية الإيواء التي شرعت فيها الحكومة؛ "2" الإنهاء التدريجي للمساعدات المجانية المقدمة إلى النازحين القدامى استنادا إلى تقديرات هشاشة الأوضاع؛ "3" توزيع الأغذية، من خلال أنشطة التغذية العلاجية أو التكميلية، على مجموعات السكان الذين يعانون من سوء التغذية أو يتهددهم خطر الإصابة بسوء التغذية؛ '4' تقديم الدعم إلى أنشطة إعادة الإعمار وإعادة التوطين التي تعزز الاعتماد على الذات من خلال أنشطة الغذاء مقابل الأصول/الغذاء مقابل العمل.

28- وقد أكد التطور السريع لحالة ما بعد الحرب ضرورة مواصلة اتباع استراتيجية مرنة. ولذلك فإن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 10054 (التوسع الأول) ستستمر في اتباع نفس النهج ومن ثم ستكون قادرة على الاستجابة للتغيرات والتحديات المتوقعة التي تفرضها ظروف ما بعد الحرب. ومن المتوقع أن تستمر حتى نهاية عام 2002 الزيادة الأولية في الاحتياجات الطارئة الناجمة عن تزايد إمكانية الوصول إلى أشد السكان ضعفا في المناطق التي كانت تفتقر من قبل إلى الأمن وتزايد احتياجات الأسر في مناطق إيواء يونيتا. ومن المحتمل أن ينخفض عدد هذه الحالات عقب الحصاد الرئيسي في عام 2003 ولكنه سيتزايد بعد ذلك مع عودة اللاجئين من البلدان المجاورة وتعاظم الأهمية النسبية لمكون الإنعاش في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وتتضمن هذه الاستراتيجية توصيات بعثة التقييم التابعة **للبرنامج** في أكتوبر/تشرين الأول 2001 وتشمل استعمال إطار عمل منطقي وتوسيع مفهوم الإنعاش ليشمل تنمية الأصول البشرية. وتم اقتراح العمل باستراتيجية قائمة على الاحتياجات ترمي إلى تحقيق هدفين: إنقاذ الأرواح وإنشاء الأصول.

29- ويمكن تلخيص استراتيجية الإغاثة الممتدة والإنعاش الجديدة في أنها تجمع بمرونة بين مخططات الإغاثة والإنعاش: تقديم مساعدات الإغاثة، وتنفيذ أنشطة الإنعاش عند الإمكان. وسيواصل **البرنامج** استراتيجية إنقاذ الأرواح من خلال عمليات توزيع الأغذية بالمجان، ودعم أنشطة الاعتماد على الذات والإنعاش من خلال إنشاء الأصول متى أمكن. وسيتفاوت معدل نهجي النشاطين وفقا للمناطق، على أساس الحالة والقدرات والأمن وشدة تأثر السكان بانعدام الأمن الغذائي.

توجيه المعونة

30- وتم اتباع نهج الإطار المنطقي في مرحلة التصميم من أجل فهم أهداف استراتيجية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بشكل أوضح. ويتيح وضوح الأهداف وإمكانية قياس المؤشرات تحسين التنفيذ الميداني للأنشطة وتماسك العملية، وتحسين عملية الرصد والتقييم. ولعل التركيز على هشاشة الأوضاع يمكّن **البرنامج** من تحديد المستفيدين وتصنيفهم في فئات بمزيد من الدقة. ومن ثم، فإن الأرقام التخطيطية المستخدمة لكل فئة من المستفيدين في وثيقة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية هي أرقام مؤقتة لأغراض التخطيط، ولن تُستخدم كمؤشرات للأداء. وسيركز الرصد على أثر أنشطة الإنعاش في عمليات **البرنامج**، باستخدام الاتجاهات المتوقعة كمؤشر للنجاح.

31- وسيجري تحسين تحديد المستفيدين والاستعراض المنظم للاحتياجات من خلال ما يلي: "1" تحسين نظام تقييم هشاشة الأوضاع؛ "2" تحسين نظام التسجيل لإتاحة التحقق بانتظام من عدد الحالات؛ "3" وضع نظام أكثر تفصيلا للرصد والتقييم يتضمن مؤشرات في مرحلة التصميم يمكن قياسها والتحقق منها.

32- وقام **البرنامج**، بمشاركة الشركاء المنفذين الرئيسيين، في أوائل عام 2000 بإنشاء الفريق العامل المخصص المعني بالتسجيل وتحديد الأهداف. وتم تنفيذ نظام تسجيل جديد على مستوى المقاطعات في فبراير/شباط 2001 بناء على استعراضه وتوصياته. وقد يسر تحسين نظام التسجيل الاضطلاع بأنشطة متكاملة مع وكالات أخرى. ويُتوقع حوسبة النظام خلال عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 10054 (التوسع الأول).

33- ونتيجة لفائدة هذا الفريق العامل المخصص فقد أطلق عليه اسم فريق المعونة الغذائية العامل المعني بتحليل هشاشة الأوضاع وتم تحويله إلى هيئة دائمة. وأنشأ هذا الفريق العامل الذي يرأسه **البرنامج** ويجتمع شهريا أفرقة لتحليل هشاشة الأوضاع في كافة المقاطعات التي توجد فيها مكاتب فرعية **للبرنامج** . وعين **البرنامج** راصدين لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في جميع المكاتب الفرعية وذلك لجمع المعلومات عن مؤشرات الأمن الغذائي، بما في ذلك الأمن ونزوح السكان والإنتاج الزراعي وأسعار السوق والتغذية. وتضم أفرقة تحليل هشاشة الأوضاع في المقاطعات ممثلين من المؤسسات الإنسانية المحلية وإدارات حكومات المقاطعات ويتولى رئاستها راصدو تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها وتتلقى الدعم التقني من وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في لواندا. وتقوم الأفرقة برصد الأمن الغذائي على مستوى المقاطعات وبإجراء تحليل متعمق لانعدام الأمن الغذائي بين مجموعات السكان في المقاطعة مرتين سنويا. ويستفيد **البرنامج** من هذا التحليل في استعراض أعداد المستفيدين في المقاطعات بعد الحصاد وفي بداية "موسم

الجوع." وتمكن هذه العملية المكاتب الفرعية في المقاطعات والمكتب القطري من شطب المستفيدين الذين لم يعودوا في حاجة إلى مساعدة غذائية مباشرة، والتنبؤ بأنشطة تحديد الأهداف غير المباشرة، مثل مراكز التغذية العلاجية وأنشطة **البرنامج**، وتعديلها. وتنشر المعلومات التي يتم جمعها وتحليلها في تقديرات هشاشة الأوضاع في دورية **البرنامج** ربع السنوية "نشرة هشاشة الأوضاع والأمن الغذائي." وثمة آلية رئيسية أخرى هي البعثة السنوية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و**البرنامج** لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية، وهي عملية تجرى على الصعيد الوطني وتضم الحكومة وجهات مانحة مختارة. ومن خلال ذلك يمكن **للبرنامج** والأوساط الإنسانية وضع التنبؤات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي وحالات نقص الأغذية على أساس جغرافي. وسيقوم **البرنامج** بتطوير القدرة على إجراء تقديرات سريعة للاحتياجات على مستوى المقاطعات لتلبية احتياجات المناطق الجديدة التي تم فتحها. وسيمكن ذلك فرقا من المقاطعات من دخول المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤخرا ومن سرعة تقدير احتياجاتها من المساعدات الغذائية والأنشطة الملائمة وتوقيت إجراء هذه الأنشطة وأنواع الشركاء المطلوبين. ويرمي ذلك مرة أخرى إلى تحسين الاستجابة وتحديد الأهداف في أنشطة **البرنامج**. وستستمر العمليات المنتظمة المشتركة بين الوكالات لتقدير الاحتياجات.

احتياجات المستفيدين

34- ومن المتوقع أن تصل المساعدات المقدمة من **البرنامج** في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 10054 (التوسع الأول) في عام 2002 إلى 000 240 1 مستفيد سيكون منهم 000 788 أو 63 في المائة من النساء مقارنة بمتوسط شهري لعدد المستفيدين بلغ 000 040 1 مستفيد في إطار العملية الأخيرة للإغاثة الممتدة والإنعاش 10054 وهو ما يمثل زيادة بنسبة 19 في المائة. ويأتي ذلك كنتيجة مباشرة لتفاقم انعدام الأمن وتردي الحالة الإنسانية أثناء المراحل النهائية من النزاع، وتزايد الاحتياجات جراء توسيع أنشطة **البرنامج** في بيئة ما بعد الحرب، أي السكان الذين أمكن الوصول إليهم مؤخرا، وإيواء أسر المقاتلين السابقين واللاجئين العائدين في آن واحد. وتشمل المشاريع الأخرى للمعونة الغذائية إنشاء مركز للجنة الدولية للصليب الأحمر لصالح 000 38 مستفيد، ومساعدات مباشرة من الحكومة فضلا عن منهج يحتمل أن تقدمها جهات المعونة الثنائية من خلال منظمات غير حكومية وعن طريق الحكومة. ويحافظ **البرنامج** على اتصالاته لتجنب الازدواجية وتعظيم الأثر والكفاءة. ويظل **البرنامج** الوكالة الرائدة في توفير المساعدة الغذائية.

35- وهناك تغيرات موسمية كبيرة في توافر آليات التعايش المتاحة للسكان. فالفجوة الغذائية مثلا تؤدي إلى زيادة عدد المرضى الذين يتلقون تغذية إضافية وعلاجية وإلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع على مستوى المجتمع المحلي. ومن المفيد إجراء عمليات تقدير منتظمة للحالة بعد الحصاد، والفجوة الغذائية، والحالة قبل الحصاد لاستعراض احتياجات المستفيدين من **البرنامج**. وتمكن **البرنامج**، بالتنسيق مع شركائه المنفذين من خفض عدد المستفيدين في شهر أبريل/نيسان 2002 وذلك بفضل آخر تقدير تم إجراؤه لهشاشة الأوضاع فيما بعد الحصاد. وتم تحديد زهاء 000 480 مستفيد باعتبارهم يتمتعون بالأمن الغذائي ومن ثم تم شطبهم من قوائم المستفيدين المستحقين للمساعدة الغذائية في شهر يونيو/حزيران 2002. ومن المتوقع أن تحتاج بعض هذه الحالات إلى مساعدة غذائية (في شكل غذاء مقابل العمل) مع اقتراب موسم الجفاف ولذلك فسوف يعاد إدراجهم عند اللزوم ضمن المستفيدين من المساعدات الغذائية المقدمة من **البرنامج**. ومن المهم في الوقت نفسه تشجيع هؤلاء الأشخاص على استعمال موارد الغذاء الخاصة بهم وعدم التعويل على المساعدات.

36- وستساعد نتائج البعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و**البرنامج** لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية الموفدة في أبريل/نيسان-مايو/أيار 2002 في تنقيح أنشطة **البرنامج** في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وسيوفر هذا التقييم تقديرات مستوفاة لحالة الحصاد والإنتاج المحلي والواردات. وسيساعد على تحسين فهم طبيعة تشكيل المستفيدين والمسائل ذات الصلة خلال الموسم الزراعي 2002-2003.

37- ووقت تحرير النص المنقح لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش كانت هناك مناطق شاسعة من أنغولا يتعذر الوصول إليها جراء تردي البنية الأساسية للطرق والتهديد الذي تفرضه الألغام الأرضية. ويستمر تزايد عدد الأشخاص الذين يتعين مساعدتهم بالمعونة الغذائية ونقحت مرة أخرى تقديرات **البرنامج** لمتوسط عدد المستفيدين. ومن المتوقع حدوث زيادة في الحد الأقصى لعدد المستفيدين البالغ 1.5 مستفيد ليصل إلى 1.9 مستفيد قبل نهاية عام 2002.

38- وتأتي الزيادة في عدد المستفيدين نتيجة لعدة عوامل. فعدد قوات جبهة يونيتا الذين تم تسريحهم وأسرهم أعلى بكثير مما كان متوقعا، وهم يحتاجون إلى المعونة الغذائية أثناء عملية إعادة دمجهم في المجتمع. كما تسارعت عودة النازحين واللاجئين من البلدان المجاورة. وإضافة إلى ذلك فقد حصل 60 موقعا جديدا في أنغولا مؤخرا على مساعدات **البرنامج** مما أدى إلى إضافة 000 430 مستفيد إلى عدد المستفيدين. وسوف يستمر هذا العدد في الارتفاع مع تزايد عدد المناطق التي لم يجر تقييمها بعد. ومن المتوقع أيضا حدوث زيادة في عدد النساء والأطفال الذين يُدرجون في برامج التغذية هذا العام نتيجة لتدمير مساحات شاسعة من المحاصيل أثناء المراحل النهائية من الحرب. وإضافة إلى ذلك فسوف يحتاج عدد كبير من السكان إلى مساعدات غذائية لكفالة عدم تناولهم للبذور التي تقوم منظمات المعونة بتوزيعها حاليا على النازحين العائدين والمزمع تخصيصها للزراعة لحماية الحصاد القادم.

39- وهناك تطورات مستمرة تطرأ على الحالة، وتشير التوقعات إلى أنه في حين قد يتعين إضافة أعداد جديدة من المستفيدين فإن بعض المستفيدين قد تتوقف حاجتهم إلى المساعدة المقدمة من **البرنامج**. ولذلك فمن المقترح أن تستمر شحنات الأغذية في الوقت الراهن كما هو مقترح في هذا التنقيح. وإذا استمر مستوى الاحتياجات في الارتفاع وأسفر عن زيادة مستوى التوزيع فقد يتعين تقصير مدة عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش التي من المتوقع أن تنقضي في ديسمبر/كانون الأول 2003 وقد يتعين اقتراح عملية جديدة للإغاثة الممتدة والإنعاش ليعتمدها **المجلس** في دورته العادية الأولى أو الثانية في عام 2003.

دور المعونة الغذائية

40- تعد المعونة الغذائية ملائمة لاستراتيجيات المساعدات الإنسانية لأنغولا نظرا إلى العجز الغذائي الحاد في البلد. وكثير من الناس في حاجة مباشرة إلى الموارد الغذائية ومعرضين لسوء التغذية، بل وللجوع أيضا. وحتى إذا تم إدخال مزيد من الاستراتيجيات الموجهة نحو الإنعاش، فإن العجز الغذائي سيستمر على الأرجح إلى أن تتمكن البرامج الزراعية للاستيطان من تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان.

نُهج الأنشطة

41- وحالة الطوارئ فيما بعد الحرب في أنغولا تتسم بالتعقيد. وقد استقبلت بعض المناطق أعدادا غفيرة من النازحين أو من المتوقع أن تستقبل في آن واحد أعداد كبيرة من اللاجئين العائدين إلى مناطقهم الأصلية بينما تنعم مناطق أخرى باستقرار نسبي. وإدراكا لتفاوت أثر الحرب فيما بين المقاطعات وداخلها على السواء، سيجري اعتماد استراتيجية مرنة للمساعدة الغذائية للتعامل مع حالات الطوارئ والإنعاش. وستنظم الأنشطة على أساس تقييم هشاشة الأوضاع للسكان المضيفين والنازحين على السواء، حيث إن الصراع قد قوض قدرة عدد كبير من السكان المضيفين على الاعتماد على الذات.

42- والنهج الذي يتبعه **البرنامج** في أنشطة الإغاثة محدد ويقوم على أساس الاحتياجات، كما أنه تشاركي، ويحدد المستفيدين في مخططات الإنعاش. وستكفل عمليات تقييم هشاشة الأوضاع استعراض الاحتياجات بشكل منتظم، وما يتبع ذلك من إعادة توجيه العملية. كما أن تنفيذ وتنقيح نظام التسجيل سيكفل التحقق بالقدر الكافي من أعداد المستفيدين. كذلك فإن إقامة شراكات مع الشركاء المنفذين المحليين والدوليين الذين لهم وجود منذ فترة طويلة ستكفل استخدام نهج تشاركية ومجتمعية في أنشطة الإنعاش.

تقدير المخاطر

43- إن مفتاح هذه الاستراتيجية الجديدة هو رصد الحالة عن كثب حسبما تتطور. وهذه مهمة صعبة، ولكن **البرنامج** ملتزم بتقديم مساعدة موجهة بدقة لإحداث أثر دائم وإيجابي. وسيقوم **البرنامج**، من خلال مكاتبه الفرعية الموجودة في 12 مقاطعة، ويتضمن كل منها فرقة لتقييم هشاشة الأوضاع، بجمع معلومات وتكييف أنشطته وفقا لها. وستجري أنشطة الرصد بشكل منهجي أكثر من ذي قبل باستخدام إطار منطقي في تصميم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

44- ويستند النهج المرن لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش إلى سلسلة افتراضات، لا يحتمل أن تتحقق بالكامل في كافة المقاطعات خلال مدة تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وهذه الافتراضات هي: "1" التزام الحكومة بالأنشطة الإنسانية، لا سيما إعادة توطين النازحين؛ "2" توزيع مساحة كافية من أراض جيدة أو توفيرها للنازحين لزراعة نسبة كبيرة من احتياجاتهم الغذائية؛ "3" نجاح حملة توزيع البذور والأدوات وسقوط الأمطار بكميات كافية لضمان تحقيق حصاد جيد في الموسمين 2002-2003 و2003-2004؛ "4" توافر عدد كاف من الشركاء المنفذين؛ "5" توافر الإمداد بالسلع غير الغذائية التكميلية لتنفيذ برامج للإنعاش المبكر؛ "6" إمكانية الوصول الآمن إلى السكان المحتاجين (ويتطلب ذلك إزالة الألغام وإجراء إصلاحات في البنية الأساسية والشروع/الانتهاء من أنشطة إعادة الإعمار).

45- ويتمثل أحد الشروط الأساسية للنجاح في توزيع أراض على النازحين في مناطق آمنة لإعادة توطينهم. وتعد أنشطة توزيع بذور ومدخلات أخرى على النازحين، وإزالة الألغام من التدابير التكميلية الهامة. ومن المتوقع أن تسهم وحدة الطوارئ التي أنشأتها منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا في أنغولا في تحسين توفير خدمات الدعم الزراعي التقني.

46- ويعتمد **البرنامج** على شركائه المنفذين في تنفيذ معظم برامج الطوارئ والإنعاش. بيد أن توافر الشركاء المختصين في بعض المقاطعات، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة الإنعاش، يظل غير كاف. وسيشجع **البرنامج** على توسيع نطاق الأنشطة عن طريق بناء قدرات الشركاء على مستوى المقاطعة من خلال توفير التدريب في مجالات من قبيل النُهج التشاركية المجتمعية لتحديد المشاريع وتصميمها وتنفيذها، وتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين تمشيا مع التزام **البرنامج** تجاه النساء. كما سيتسم أيضا توافر المدخلات غير الغذائية لتكميل موارد الشركاء المنفذين بأهمية حاسمة في تنفيذ هذه البرامج، وسيجري رصد اعتمادات لها على النحو الواجب.

الأهداف

47- يتمثل هدف نشاط **البرنامج** في أنغولا في الفترة 2002-2003 على المدى الطويل في الإسهام في إعادة توفير سبل عيش مستدامة للنازحين والمقيمين والعائدين.

48- وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الأهداف المباشرة تتمثل أولا في إنقاذ الأرواح بتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لأكثر فئات المجتمع ضعفا، وكفالة كفاية مستوى الحالة التغذوية للسكان المستفيدين، وثانيا في المساعدة في تحسين قدرة السكان المستفيدين على تحقيق الأمن الغذائي من خلال إنشاء أصول بشرية ومادية. والتركيز على هذه المهارات سيتيح مزيدا من الخيارات في المستقبل لآليات التعايش المدرة للدخل.

خطة التنفيذ

عناصر البرنامج الأساسية

49- ستوجه مساعدات **البرنامج** من خلال ما يلي:

- تقديم مساعدات الإغاثة عن طريق برامج توزيع الأغذية في حالات الطوارئ وبرامج هشاشة الأوضاع؛
- الاستجابة لحالات الإنعاش من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل/الغذاء مقابل الأصول والاستيطان.

المستفيدون والاحتياجات وانتقاء الأنشطة والسلال الغذائية

الإغاثة الممتدة

50- سيوجه **البرنامج** مساعداته، من خلال الاستجابة لحالات الإغاثة عبر عمليات توزيع معونة الطوارئ الغذائية، إلى النازحين الجدد الذين حرموا من الحصاد في الموسم الزراعي 2001-2002، والمقيمين الضعفاء (ومنهم السكان الضعفاء في المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤخرا)، وأسر المقاتلين السابقين في جبهة يونيتا الموجودين في مناطق الإيواء التابعة للحكومة، والأشخاص الذين خضعوا لتقييم وثبت استحقاقهم لمساعدة غذائية عامة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش السابقة. وتمشيا مع مذكرة التفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين سيواصل **البرنامج** تقديم مساعداته إلى اللاجئين المدرجين ضمن المستفيدين الحاليين. وأدرجت احتياجات هؤلاء اللاجئين في مكون الإغاثة في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. ومن المتوقع أن يبلغ مجموع مكون الإغاثة في حالات الطوارئ لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش زهاء 607 000 مستفيد مباشر سيتم مساعدتهم بنحو 120 181 طنا من السلع الغذائية. وتشير التقديرات إلى أن عدد النساء من بين هؤلاء المستفيدين يبلغ 500 388 أو 64 في المائة.

51- والأشخاص المصنفون ضمن النازحين الجدد هم النازحون بعد بداية موسم الزراعة 2001-2002 (سبتمبر/أيلول - نوفمبر/تشرين الثاني 2001) والذين ضاعت لذلك فرصهم في الحصاد في عام 2002. وجميع النازحين الجدد تقريبا يعتمدون على المساعدات الغذائية وليس لديهم أي وسيلة أخرى للعيش. وإضافة إلى ذلك فإنهم لن يتمكنوا من إعداد استراتيجيات مجدية للتكيف، وذلك على الأقل إلى أن يحل أول حصاد رئيسي (أبريل/نيسان-مايو/أيار 2003)، إلا إذا أتيحت لهم فرص الوصول إلى الأراضي الزراعية في وقت يسمح لهم بالزراعة في موسم 2002-2003 (سبتمبر/أيلول-نوفمبر/تشرين الثاني 2002). ولذا، فهم مؤهلون للحصول على حصص غذائية كاملة توفر 100 2 سعر حراري. ويتلقى النازحون الوافدون الجدد مساعدات إغاثة لفترة لا تزيد على موسمين زراعيين. وسيجري، متى أمكن، تشجيع السكان الذين يتلقون المساعدة على الشروع في أنشطة إنعاش في أقرب فرصة ممكنة. ويتوقع أن يكون معظم هؤلاء النازحين قد أنشأوا في ذلك الحين سبلا للصمود، بما في ذلك الأنشطة الزراعية وفرص العمل الموسمية. وما لم يشرع النازحون في أنشطة إنعاش أو في الاعتماد على الذات، فإنهم لن يكونوا مؤهلين للحصول على مزيد من مساعدات الإغاثة إلا إذا أوصى تقييم هشاشة الأوضاع بعكس ذلك. وسيستند ذلك إلى حالات محققة لاستمرار انعدام الأمن الغذائي، أو عدم توافر ظروف الاكتفاء الذاتي، أو تعذر الشروع في أنشطة إنعاش مستدامة، أو إلى وثائق تفيد بفشل الحصاد. ومن المتوقع استمرار تقديم المساعدة إلى عملية الإيواء لمدة ستة أشهر ينبغي بعدها دمج هؤلاء المستفيدين في برنامج إعادة التوطين.

52- سيقوم **البرنامج**، من خلال التصدي لحالات الطوارئ، عن طريق العمليات التغذوية وتغذية المجموعات الضعيفة، بدعم الأشخاص التالين:

- الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في مراكز التغذية العلاجية؛
- الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية المعتدل في مراكز التغذية التكميلية؛
- أحد المعتنين بالأطفال لكل طفل يذهب إلى مركز التغذية العلاجية؛
- أسر الأطفال الذين يذهبون إلى مراكز التغذية التكميلية في مقاطعات منتقاة (عملية موسمية خلال فترة فجوة الجوع)؛

- المرضى الذين يعالجون من الحصاف والجذام والسل وداء المثقبيات؛
- الأشخاص المعرضون لخطر سوء التغذية، مثل النازحين الجدد في مخيمات انتقالية مزودة بمطابخ مجتمعية؛
- الأطفال دون سن الخامسة والأمهات الحوامل/المرضعات في المناطق التي تزيد فيها معدلات الإصابة بسوء التغذية على 10 في المائة حيث لا تتاح فيها مساعدات الإغاثة وذلك من خلال برامج التغذية التكميلية العامة.

ومن المتوقع أن تتلقى هذه الفئة نحو 940 44 طنا من السلع الغذائية لصالح 500 223 مستفيدا مباشرا وغير مباشر، منهم 500 145 (65 في المائة) امرأة وبنت.

53- وسيشمل الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في مراكز التغذية الحاد أو المعتدل العلاجية والتكميلية مجموعة منتقاة من أطفال دون سن الخامسة وحوامل ومرضعات معرضين لسوء التغذية. وعندما تكون الحالة خطيرة، تقدم المساعدات إلى الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية فوق سن الخامسة.

54- وسيقدم الدعم لأحد المعتنين بالأطفال لكل طفل يذهب إلى مركز للتغذية العلاجية من خلال تقديم حصص غذائية فردية مطبوخة من سلع غذائية سهلة الطهي لدعمهم لدى مصاحبتهم الطفل المريض.

55- وسيقدم الدعم إلى أسر الأطفال الذين يذهبون إلى مراكز التغذية التكميلية بتقديم حصص غذائية خلال فترة فجوة الجوع للمحافظة على الحالة التغذوية، ولكفالة حصول الطفل على حصة تغذوية كافية بعد الانتهاء من المركز. وكما أوصى الفريق الفرعي المعني بالتغذية، فإن هذه العملية ستكون موسمية وستطبق في مقاطعات مختارة على أساس عمليات دورية لتقييم هشاشة الأوضاع، لصالح الأسر غير المستفيدة من أنواع أخرى من المساعدات.

56- وستقدم المساعدة للأطفال دون سن الخامسة المعرضين لسوء التغذية من خلال مطابخ مجتمعية ممتدة تحدد المستفيدين بنفسها. وسينفذ هذا البرنامج هذا العام بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف ووزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة الدمج الاجتماعي، ومن خلال بناء قدرات الشركاء المنفذين. وسيستند البرنامج إلى نظام لتحديد المستفيدين يستخدم مؤشرات لقياس محيط منتصف الجزء الأعلى من الذراع.

57- وستُقدم حصة غذائية خاصة كاستراتيجية وقائية في منطقة تراض الحصاف (مقاطعة باي). وفي المراحل الأولية من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ستحتوي هذه الحصة الغذائية على مزيد من مكون خليط الذرة بالصويا والأسماك لكفالة ارتفاع المحتوي من الحامض النيكوتيني. وسيتم شراء السمك محليا وسيوزع في كويتو حسب توافره. وسيقوم مكتب **البرنامج** في أنغولا بأسرع ما يمكن بتقديم حصة غذائية أقل تكلفة تحتوي على وجبة من الذرة المقوى بالمغذيات الدقيقة (لتحل محل خليط الذرة والصويا والأسماك) من خلال تنفيذ مشروع محلي مؤقت لطحن الذرة وتقويته. ووافقت منظمة اليونيسيف على توفير العناصر الغذائية اللازمة. وإضافة إلى العلاج الطبي، سيستمر تقديم حصة غذائية أسرية ذات محتوى عال من حامض النيكوتيني إلى مرضى الحصاف. وسيحصل على هذه الحصص الغذائية كل المستحقين لمساعدات الطوارئ. وفي المناطق التي لا تُستهلك فيها الذرة كسلعة غذائية أساسية، مثل المقاطعات الشمالية، سيبحث **البرنامج** إمكانية الاستعاضة عنها بالكسافا، التي من شأنها أن تحفز الإنتاج المحلي.

الإنعاش المبكر

58- من خلال الاستجابة لحالات الإنعاش المبكر، عبر أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل الأصول، سيصل **البرنامج** إلى الأسر الضعيفة غير المؤهلة للحصول على مساعدات الإغاثة الغذائية الموزعة في مناطق مقيمة على أنها منعدمة الأمن الغذائي، في حالات إعادة التوطين أو العودة وفقا للمعايير. والهدف من ذلك هو دعم المجتمعات المحلية في إنشاء أصول بشرية ومادية مستدامة ويمكن نقلها. وسيولى اهتمام خاص لاحتياجات النساء لأغراض التدريب وتنمية المهارات. وسيعمل **البرنامج** مع الشركاء المنفذين لإنشاء أصول بشرية وللتشجيع على إدخال ممارسات مواتية بيئيا. كما سيعمل **البرنامج** من خلال شركاء لديهم القدرة على تنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل، مثل إعادة تشجير المجتمعات المحلية وحماية البذور ومخططات الري والمحافظة على المياه. وسيتم دعم أنشطة الغذاء مقابل الأصول، مثل التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحملات التطعيم، والتدريب المهني للنساء، والتدريب في مجال الصحة والتغذية للمرضعات، والدعم والتدريب التقنيين في المجال الزراعي. ومن المتوقع تقديم 992 45 طنا من المساعدات الغذائية في هذه الفئة إلى 200 181 مستفيد، منهم 500 112 أو 62 في المائة من النساء. ومن المتوقع تزايد زخم وأهمية هذه الفئة تدريجيا أثناء تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش مثلما هو الحال بالنسبة للدعم المقدم إلى إعادة التوطين.

59- ومن خلال الاستجابة لحالات الإنعاش المبكر للعائدين والنازحين المعاد توطينهم وفقا للمعايير، سيغطي **البرنامج** احتياجات هؤلاء السكان لفترة محدودة لتمكينهم من العمل في أنشطة التعمير، مثل فلاحة الأرض، والغرس، وبناء المأوى. وستقدم مساعدات كاملة خلال فترة إعادة التوطين، وعادة لفترة لا تتجاوز إثني عشر شهرا، لمساعدة هؤلاء الناس على الاعتماد على الذات بدرجة كافية. وستوزع حزمة إعادة التوطين شهريا. وسيقوم أحد الشركاء المنفذين بالإشراف على العمل ومراقبته، وتقديم المساعدة عند الاقتضاء. وهذا الدعم سيساعد المستفيدين على العمل لتحقيق الاعتماد على الذات، كما ينبغي أن يمثل هذا الدعم جزءا من حزمة مساعدة أوسع نطاقا لإعادة التوطين، تشمل بنودا غير غذائية وخدمات أساسية. وبعد الحصاد الأول، ستقوم وحدة تقييم هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بتقييم هشاشة الأوضاع إزاء انعدام

الأمن الغذائي، وسيقدم توصيات بشأن ما إذا كان يلزم مواصلة تقديم المساعدة. ويتوقع أن يتم إعادة توطين 000 228 شخص، منهم 500 141 امرأة (62 في المائة)، وفقا للمعايير، مع توزيع 318 63 طنا من المدخلات الغذائية.

-60 وتمشيا مع التزامات **البرنامج** إزاء المرأة، سيستمر الاهتمام بكفالة تمثيل المرأة في كافة جوانب العملية، بما في ذلك إدارة الأغذية ومخططات التوزيع. وسيكفل **البرنامج** توجيه الجزء الأعظم من مساعداته من خلال النساء مباشرة، اللاتي يشكلن 65 في المائة من المستفيدين. وستشارك المرأة في تحديد النشاط فيما يتعلق بالأنشطة المجتمعية للغذاء مقابل العمل/الغذاء مقابل الأصول، وسيطلب **البرنامج** رسميا من خلال إبرام مذكرة تفاهم مع الشريك المنفذ أن تسيطر المرأة على 50 في المائة على الأقل من الأصول المادية أو البشرية. وسيجري التركيز على أنشطة الغذاء مقابل العمل/الغذاء مقابل الأصول التي تساعد المرأة في جمع المياه وحطب الوقود، بغية زيادة الخيارات المتاحة لها للقيام بأنشطة مدرة دخل.

الترتيبات المؤسسية وانتقاء الشركاء والتنسيق

-61 وزارة الشؤون الاجتماعية هي الهيئة الحكومية التي تتولى مسؤولية التنسيق الأساسية للمساعدات الإنسانية، وتتولى، إلى جانب منسق المساعدات الإنسانية، رئاسة الجماعة الوطنية لتنسيق المساعدات الإنسانية. وقد شُكلت هذه الجماعة في فبراير/شباط 1995 لرصد عملية المساعدات الإنسانية في أنغولا، وتحديد السياسات والاستراتيجيات لتنفيذها بفعالية، ولتوفير حلول للمشاكل. وتقدم الأفرقة الفرعية على الصعيد الوطني إسهامات تقنية للجماعة. ويجري تكرار هذا النظام على مستوى المقاطعات.

-62 وفي عام 2001، أنشئت وحدة تقنية داخل وزارة الشؤون الاجتماعية ولتنسيق تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش مع **البرنامج**. ويعمل **البرنامج** مباشرة مع وزارات الصحة، والتخطيط، والزراعة، والتربية، ويجري ذلك عادة في إطار شراكة مع منظمة غير حكومية على المستوى المحلي.

-63 وسيواصل **البرنامج** ترأس جماعة تنسيق المعونة الغذائية في أنغولا التي تضم منظمات غير حكومية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، وجهات مانحة. وتستعرض هذه الجماعة تنفيذ البرامج، وترتيبات الإمداد، والمعلومات والدراسات الاستقصائية الخاصة بالتغذية، وتوافر السلع الغذائية، وآفاق المشاريع المقبلة. كما سيواصل **البرنامج** ترأس الأفرقة الفرعية لتحليل هشاشة الأوضاع في لواندا وفي المقاطعات.

-64 وبالنظر إلى ضعف قدرة وزارة الشؤون الاجتماعية، فإن **البرنامج** سيواصل تولي المسؤولية مباشرة عن جميع عملياته للإمداد في أنغولا.

-65 وعلى غرار ما كان عليه الحال في الماضي، سيواصل **البرنامج** العمل من خلال منظمات غير حكومية وشركاء منفذين. ويعمل **البرنامج** بالفعل مع أكثر من 130 منظمة غير حكومية وطنية ودولية في مختلف أنحاء أنغولا. وفي المناطق التي لا يتوافر فيها شركاء مناسبون، سينظر **البرنامج** في التوزيع المباشر للأغذية، كما هو الحال في سواريمو وهامبو ونيغاغي. وسيستخدم **البرنامج** اعتمادات تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية ومدخلات غير غذائية لأنشطة الإنعاش المبكر.

-66 ويجري انتقاء الشركاء المنفذين على أساس كفاءتها وفعاليتها من حيث التكلفة فيما يتعلق بالتوظيف، والموارد، والقدرة على تعبئة تمويل إضافي للتكاليف الاستهلالية، والرصد، الإبلاغ.

-67 وسيواصل **البرنامج** العمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي **ومنظمة الأغذية والزراعة** ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية. ومن أجل تعظيم أثر المساعدات الغذائية، سينسق **البرنامج** مع شركائه لتوفير مدخلات غير غذائية مثل المأوى والمياه والإصحاح ومجموعات الطهي الجاهزة والأدوية والبذور والأدوات والأغذية العلاجية. وسيسعى **البرنامج** إلى إقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ أنشطة إعادة التوطين والعودة، وأنشطة الإنعاش المبكر الموجهة نحو إنشاء أصول بشرية للمرأة. وتشمل تحالفات أخرى من هذا القبيل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لشن حملات للتطعيم وإثارة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورعاية الأمومة والطفولة والتوعية الصحية والتغذوية لصالح المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المسائل المتعلقة بصحة المرأة وصحتها الإنجابية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين. ويشارك **البرنامج** ومكتب تنسيق الشئون الإنسانية في اللجنة التقنية للجنة العسكرية المشتركة، وهي الهيئة الرئيسية للتنسيق بين منظمات الأمم المتحدة والحكومة بشأن الأنشطة الإنسانية في مناطق الإيواء.

بناء القدرات

-68 يعمل المكتب القطري بشكل وثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والدمج على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات، ومع شركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في مجال بناء القدرات من خلال تدريب النظراء على إدارة العمليات، بما في ذلك تقييم الاحتياجات، والتسجيل والتحقق، ورفع التقارير، ومناولة المعونة الغذائية وتوزيعها. وسيجري التركيز بشكل خاص على المشاركة المجتمعية، ومشاركة المرأة، وأنشطة الإنعاش. وستستخدم إدارة مشروع الأغذية

والتدريب في مجال التغذية لتنفيذ توصيات وزارة الشؤون الاجتماعية/اليونيسيف المنادية باستخدام المطابخ المجتمعية الممتدة كنظام لتحديد المستفيدين لبرامج التغذية.

69- وتتضمن الميزانية التقديرية لتكاليف التشغيل المباشرة الأخرى مخصصات نقدية للأنشطة التالية في مجال التدريب/بناء القدرات:

- إجراءات التسجيل/التحقق وإدخال البيانات؛
- إدارة الأغذية، بما في ذلك التخزين والمناولة؛
- إجراءات الرصد والتقييم والإبلاغ؛
- إدارة المطابخ المجتمعية، بما في ذلك الطهي والتغذية والصحة والعادات الصحية وتحديد المستفيدين بقياس محيط منتصف الجزء الأعلى من الذراع؛
- الإنعاش، مثل نُهج المشاركة المجتمعية مع التركيز على أدوار المرأة، وإثارة الوعي بالممارسات المواتية بيئيا، والدعم التقني لتنفيذ المشروع.

ترتيبات الإمداد

70- سيتلقى **البرنامج** بضائع المساعدات الإنسانية عبر ثلاثة موانئ بحرية هي: لواندا (40 في المائة)، ولوبيتو (45 في المائة)، وناميبي (15 في المائة). وبالنسبة إلى عمليات التسليم في نقاط التسليم الأمامية، ستغادر البضائع الموانئ مباشرة، كلما أمكن، للمحافظة على انخفاض التكاليف.

71- ويشغّل **البرنامج** مستودعات أساسية وعنابر عبور في لواندا ولوبيتو ولوبانغو. وهذه المستودعات تُستأجر تجاريا، وتبلغ قدراتها الاستيعابية 000 19 طن في لواندا، و000 21 طن في لوبيتو، و000 6 طن في لوبانغو. ومرافق التخزين في مكاتب **البرنامج** الفرعية الاثني عشر في المقاطعات إما مستأجرة تجاريا أو موفرة من الحكومة. ويحتفظ **البرنامج** بمجموعة خيام للتخزين يمكن نشرها وفقا لمتطلبات التخزين الإضافية في المقاطعات.

72- واضطر **البرنامج** إلى نقل 60 في المائة من مساعداته جواً أثناء الحرب بسبب انعدام الأمن وتردي حالة الطرق. على أن الحالة الجديدة ستتيح **للبرنامج** تسليم نسبة كبيرة من مساعداته الغذائية براً. ومن شأن ذلك أن يمكن **البرنامج** من خفض التكاليف والإسهام في نمو قطاع النقل البري في أنغولا. وسيستطيع **البرنامج** تسليم 80 في المائة من مساعداته براً شريطة قيام الحكومة بتنفيذ برنامجها بشأن الإصلاحات الطارئة في البنية الأساسية للنقل- الطرق والجسور. ومن المتوقع استمرار تسليم المساعدات جواً إلى المقاطعات الأكثر انعزالا- لواندا سول، ولواندا نورت، وموكسيكو، ومينونغ- وذلك بسبب تردي البنية الأساسية للطرق.

73- وستنفذ العمليات الجوية انطلاقا من منطقتين في لواندا ولوبيتو (كاتومبيلا)، ومن قاعدة في لوبانغو. وسيبحث المكتب القطري الحاجة إلى قاعدة للعمليات الجوية في ناميبي بدلا من لوبانغو. وستنقل المواد الغذائية بواسطة خمس طائرات من طراز بوينغ 727، وهيركلز L-100، وطائرة بافالو DHC-5، ويتم اختيارها وفقا لحالة مهبط الطائرات وطوله. ومن المتوقع تسليم نحو 20 في المائة من المساعدات جواً.

74- وتضطلع مكاتب **البرنامج** الفرعية، بالتعاون مع الشركاء المنفذين، بمسؤولية ضمان الشحن الفوري للسلع الغذائية من نقاط التسليم الأساسية إلى مواقع التوزيع. وأكبر العوائق أمام النقل الثانوي على مستوى المقاطعات هو تردي البنية الأساسية والتهديد الذي تفرضه الألغام الأرضية ونقص الوقود وعدم كفاية سعة سيارات الشحن. ويجري **البرنامج** محادثات مع الشركة الحكومية SONAGOL، وهي مورد وموزع للوقود، لإعطاء الأولوية في توزيع الوقود للشركاء المنفذين وشركات النقل. ويجري وضع الخطط لإزالة نظم قطاع تسويق الوقود وتوزيعه، وهو ما من شأنه أن يحسن الإمداد بالوقود وتوافره.

75- ونظرا لتردي حالة البنية الأساسية للطرق المؤدية إلى معظم المناطق فإن معدل تكلفة النقل البري والتخزين والمناولة تبلغ 272 دولارا أمريكيا للطن مقارنة بتكلفة مقدارها 320 دولارا أمريكيا في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 10054. وتنفيذ شبكة **البرنامج** للمعلومات ونظام المعلومات العالمية في المكتب القطري سييسر إجراء استعراضات أكثر انتظاما وشمولا لمعدل تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، وكفالة إجراء تعديلات فورية.

الرصد والتقييم المستمر ورفع التقارير

76- تُبذل جهود كبيرة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الجارية لتوحيد نظام الإبلاغ والرصد من جانب الشركاء المنفذين والمكاتب الفرعية. وأُدخلت نماذج لتقديم التقارير وقوائم مرجعية حتى يتسنى جمع البيانات على نحو موحد. وتصنف المعلومات حسب فئات المستفيدين والجنس. وستنصب الجهود الرامية إلى تحسين نظام الرصد والتقييم في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لعام 2002 على جمع المعلومات الموجهة نحو النتائج. وستستفيد هذه المهمة من منهجية الإطار

المنطقي في مرحلة التصميم، ومن خطط عمل المكتب الفرعي والوحدة، التي حددت بالفعل مجموعة مؤشرات أساسية يمكن قياسها.

77- وحيثما يمكن، فإن المعلومات المتعلقة بالمستفيدين، والمجمّعة من خلال نماذج التقارير الشهرية والفصلية التي يعدها الشركاء المنفذون والمكاتب الفرعية، ستُخزن في قاعدة بيانات مركزية في المكتب القطري. وستتاح هذه المعلومات لوحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها للاستفادة منها في إعداد الخرائط وتحديثها.

78- وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لعنصر إعادة التأهيل في البرنامج الشامل، فإن **البرنامج** سيتعاون بصورة وثيقة مع الشركاء المنفذين لضمان كفاية الرصد وتحسين التقارير، وهو ما سيوفر معلومات أساسية عن أنشطة إعادة التأهيل وإنشاء الأصول، وعن أثر هذه الأنشطة على المجتمعات المحلية المقصودة.

79- وسيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع الشركاء المنفذين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لقياس أثر المساعدات الإنسانية. وسيجري تتبع مجموعة منتقاة من المؤشرات، بما في ذلك مؤشرات الحالة التغذوية والصحية، بالمقارنة بالمعلومات الأساسية بغية قياس مدى فعالية أنشطة **البرنامج**.

80- وسيكمّل **البرنامج** بياناته للرصد والإبلاغ بمعلومات نوعية تتعلق بعملياته، التي تجمع على الصعيد المجتمعي. وستستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات مثل المسوح التغذوية ومسوح مرحلة ما بعد توزيع الأغذية لجمع المعلومات المطلوبة.

عملية الشراء المحلي وأثرها على السوق

81- لرصد ما قد يترتب على المساعدات الغذائية من آثار ضارة على الأسواق المحلية، أنشأ **البرنامج** أداة لتحديد المناطق التي قد تؤثر فيها المعونة الغذائية التي يقدمها تأثيرا سلبيا على الإنتاج المحلي والأسواق المحلية، وستُعدل الأنشطة وفقا لذلك. وتقدم النشرة الدورية لوحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها معلومات محدثة عن الأمن الغذائي وتوافر الأغذية على مستوى المنطقة. وسيظل **البرنامج** قادرا، بتحسين نظام التوجيه، على مساعدة الأسر المنعدمة القدرة الشرائية، مما يقلل من التأثير على أسعار الأسواق.

82- وقد اتبع مكتب **البرنامج** في أنغولا منذ عام 1999 سياسة لشراء السلع الغذائية المنتجة محليا. ويحد من نطاق هذه السياسة شدة ضعف الإنتاج المحلي وعدم انتظام توافره، وذلك نتيجة لاستشراء انعدام الأمن وانتشار الألغام. ومع ذلك، اشترى مكتب **البرنامج** في أنغولا محليا في عام 2001 أكثر من 003 7 أطنان من الذرة، والدخن، والسمك المجفف، والملح المحتوي لليود بموجب 20 عقدا مبرمة مع تسعة موردين.

امكانية الوصول وتقديرات الحالة الأمنية

83- وقد تحسنت الحالة الأمنية كثيرا منذ انتهاء النزاع ويزداد التوسع تدريجيا في الوصول إلى المناطق بالرغم من تردي حالة الطرق وتحطم الجسور واستمرار التهديد من الألغام الأرضية على طول الطرق الثانوية والريفية. ومع ذلك، فقد يشكل انتشار انعدام الأمن العشوائية مشكلة في الشهور المقبلة في ظل استشراء الفقر وتفشيه، بل والأهم من ذلك، النتائج غير المؤكدة لعملية تسريح المقاتلين. وتظل مخزونات أغذية **البرنامج** معرضة بشكل خاص للنهب وهجمات قطاع الطرق.

84- ويشارك المكتب القطري في التدابير الأمنية للنظام الموحد للأمم المتحدة ولديه موظف أمن متفرغ مسؤول عن الترتيبات الأمنية **للبرنامج** في جميع المكاتب.

85- وتخضع الترتيبات الأمنية في المكاتب الفرعية والمستودعات المركزية لاستعراض دائم. ويجري تحسين الإضاءة في المستودعات وتحديث المنشآت الكهربائية، كما يجري حاليا تبديل عدة مولدات كهربائية. وفي الحالات التي تكون فيها الأسيجة منخفضة يتم تركيب أسلاك شائكة ومواد تسييج. وتحظى معظم المستودعات في المقاطعات بحماية قوات الشرطة.

86- وقد زودت مكاتب **البرنامج** الفرعية على مستوى المقاطعات المعرضة لأخطار شديدة مثل لوينا، وكويتو، وهوامبو، ومالانغي بمعدات تكفل حماية موظفي **البرنامج**. وسيواصل **البرنامج** الاستثمار بشكل كبير في الاحتفاظ باتصالات لاسلكية ذات التردد العالي جدا والتردد العالي، والبريد الإلكتروني المستند إلى الأجهزة اللاسلكية.

استراتيجية إنهاء المعونة

87- تتوقف استراتيجية إنهاء المعونة على تطور الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا. وفي ظل الظروف الراهنة، يعتزم **البرنامج** تخفيض عمليات الإغاثة تدريجيا، مع زيادة الدعم لأنشطة الإنعاش. وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المقترحة تمثل المرحلة الأولى في عملية الانتقال هذه.

88- وسيشرع **البرنامج** في جهود مناصرة خاصة لدى الحكومة في عام 2002 لإقناع السلطات في الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات بتحمل المسؤولية عن الحالات الاجتماعية الطويلة الأجل، مثل اليتامى وكبار السن. وسيقدم **البرنامج** مساعدات تقنية للوحدة التقنية في وزارة الشؤون الاجتماعية والدمج من أجل إعداد خطة عمل مفصلة ومحددة زمنيا.

آلية الطوارئ

89- أعدت خطة للطوارئ لعامي 2000-2001 حال زيادة تدهور الأوضاع. وليس ثمة حاجة فيما يبدو لهذه الخطة هذا العام. فنهج التوجيه المرن للعملية، إلى جانب تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها ونظم التسجيل، تسمح بالتصرف سريعا عند الحاجة. وتصور عام 2002 المقبول بالنسبة إلى جماعة المساعدات الإنسانية واقعي ويتحسب بالفعل لحدوث تدهور طفيف في الحالة. والإطار الزمني القصير للعملية يسمح بإجراء عمليات إعادة تقييم منتظمة وبالعمل على تعديلها.

الميزانية والمدخلات

الاحتياجات من المدخلات

90- ترد في الملحقين الأول والثاني ميزانية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وتبلغ تكاليف التشغيل المباشرة 994 924 198 دولارا مقابل تكلفة إجمالية **للبرنامج** قدها 471 483 241 دولارا. وتبلغ تكاليف التشغيل المباشرة 806 653 4 دولارات. وتُقدر التكاليف التي تتحملها الحكومة بمبلغ 000 600 15 دولار ، بما في ذلك إعانات الوقود ورسوم هبوط الطائرات/استخدام المواقف. ويبلغ مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج** والحكومة 471 083 257 دولارا.

الاحتياجات من السلع

91- تُقدر الاحتياجات من السلع بـ 610 341 أطنان من الحبوب والبقول والزيوت وخليط الذرة بالصويا والسكر والسمك المجفف للفترة من يوليو/تموز 2002 حتى ديسمبر/كانون الأول 2003، حسبما يرد أدناه:

الجدول 2: مجموع الاحتياجات من الأغذية حسب نوع النشاط

	الحبوب	البقول	الزيوت	خليط الذرة بالصويا	السكر	الملح	الأسماك	المجموع (بالأطنان)
الطوارئ	167 767	18 952	13 995	18 724	4 622	2 001	1 239	227 299
الإنعاش	96 997	10 069	6 139	0	0	1 105	0	114 310
المجموع	**264 764**	**29 021**	**20 134**	**18 724**	**4 622**	**3 106**	**1 239**	**341 610**
الاحتياج الشهري	14 709	1 612	1 119	1 040	257	173	69	18 978

الملحق الأول

توزيع تكاليف المشروع

	الكمية (طن)	متوسط التكلفة للطن الواحد	القيمة (دولار)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
ألف- تكاليف التشغيل المباشرة			
السلعة[1]			
- الذرة	264 765	120	31 771 800
- البقول	29 020	500	14 510 500
- الزيت	20 135	650	13 087 750
- خليط الذرة والصويا	18 725	280	5 243 000
- السكر	4 622	265	1 224 830
- الملح	3 104	100	310 400
- أسماك مجففة	1 239	500	619 500
مجموع السلع	341 610		66 767 280
النقل الخارجي			36 255 301
مجموع النقل البري والتخزين والمناولة			91 248 607
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى			4 653 806
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة			198 924 994
باء- تكاليف الدعم المباشر (للإطلاع على التفاصيل انظر الملحق الثاني)			
مجموع تكاليف الدعم المباشر			25 085 647
مجموع التكاليف المباشرة التي يتحملها البرنامج			224 010 641
جيم- تكاليف الدعم غير المباشر (7.8 في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم غير المباشر			17 472 830
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**241 483 471**

[1] هذه تشكيلة أغذية افتراضية تُستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة وكمياتها فقد تتباين تبايناً شديداً، كما هو الحال في جميع مشروعات **البرنامج**، اعتماداً على مدى توافر تلك السلع **للبرنامج** ومحليا في البلد المتلقي.

الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر *(بالدولار)*	
الموظفون	
الموظفون المهنيون الدوليون	7 966 500
موظفو الخدمات العامة الدوليون	142 500
الموظفون المهنيون الوطنيون	1 852 790
موظفو الخدمات العامة الوطنيون	6 733 645
متطوعو الأمم المتحدة	72 750
المساعدة المؤقتة	1 086 404
العمل الإضافي	154 193
الحوافز	955 987
الخبراء الاستشاريون الدوليون	292 180
سفر الموظفين في الخدمة	1 340 920
تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم	86 600
المجموع الفرعي	20 684 473
المصروفات المكتبية والتكاليف المتكررة الأخرى	
إيجار المرافق	644 600
المرافق العامة	26 000
اللوازم المكتبية	154 000
الاتصالات وخدمات المعلومات والاتصالات	613 750
التأمين	69 500
إصلاح المعدات وصيانتها	79 000
صيانة السيارات وتكاليف التشغيل	380 800
مصروفات مكتبية أخرى	214 000
خدمات منظمات الأمم المتحدة	448 000
المجموع الفرعي	2 629 650
تكاليف المعدات وتكاليف ثابتة أخرى	
السيارات	717 500
معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات	815 341
الأثاث والأدوات والمعدات	238 683
المجموع الفرعي	**1 771 524**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**25 085 647**

الملحق الثالث

عدد المستفيدين حسب نوع المساعدة في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – أنغولا 10054 (التوسع الأول)

الفئة	الفئة الفرعية	المستفيدون (تقديرات)							الكمية المطلوبة (طن متري)							
		يوليو/تموز – سبتمبر/أيلول 2002	أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول 2003	يناير/كانون الثاني – مارس/آذار 2003	أبريل/نيسان – يونيو/حزيران 2003	يوليو/تموز – سبتمبر/أيلول 2003	أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول 2003	المتوسط	الحبوب	البقول	الزيوت	الملحق	خليط الذرة بالصويا	السكر	المجموع	أسماك
الطوارئ	توزيع الأغذية الغوثية	782,906	865,573	706,906	497,406	388,979	400,000	606,962	143,034	16,388	9,833	1,639	7,866	2,360	181,120	1,196
	برامج التغذية	224,600	334,000	350,000	145,198	116,694	170,000	223,415	24,732	2,564	4,162	362	10,858	2,262	44,940	43.13
مجموع المجموعات الضعيفة		1,007,506	1,199,573	1,056,906	642,604	505,673	570,000	830,377	167,767	18,952	13,995	2,001	18,724	4,622	226,060	
الإغاثة	الغذاء مقابل الأصول	105,518	138,852	162,185	300,728	230,000	150,000	181,214	39,142	3,914	2,446	489	0	0	45,992	
	إعادة التوطين	43,333	130,000	325,000	170,000	349,700	349,700	227,956	57,855	6,155	3,693	615	0	0	68,318	
مجموع الغذاء مقابل العمل		148,852	268,852	487,185	470,728	579,700	499,700	409,169	96,997	10,069	6,139	1,105	0	0	114,310	
		1,156,358	1,468,424	1,544,091	1,113,332	1,085,373	1,069,700	1,239,546	264,764	29,021	20,134	3,106	18,724	4,622	341,610	1,239
									حبوب	بقول	زيت	ملح	خليط الذرة بالصويا	سكر	**الجموع**	سمك

طن متري
شهري

14,709	1,612	1,119	173	1,040	257	69	18,978
حبوب	بقول	زيت	ملح	خليط الذرة بالصويا	سكر	سمك	**المجموع**

الملحق الرابع

خريطة هشاشة الأوضاع (فبراير/شباط– أبريل/نيسان 2002)
جمهورية أنغولا

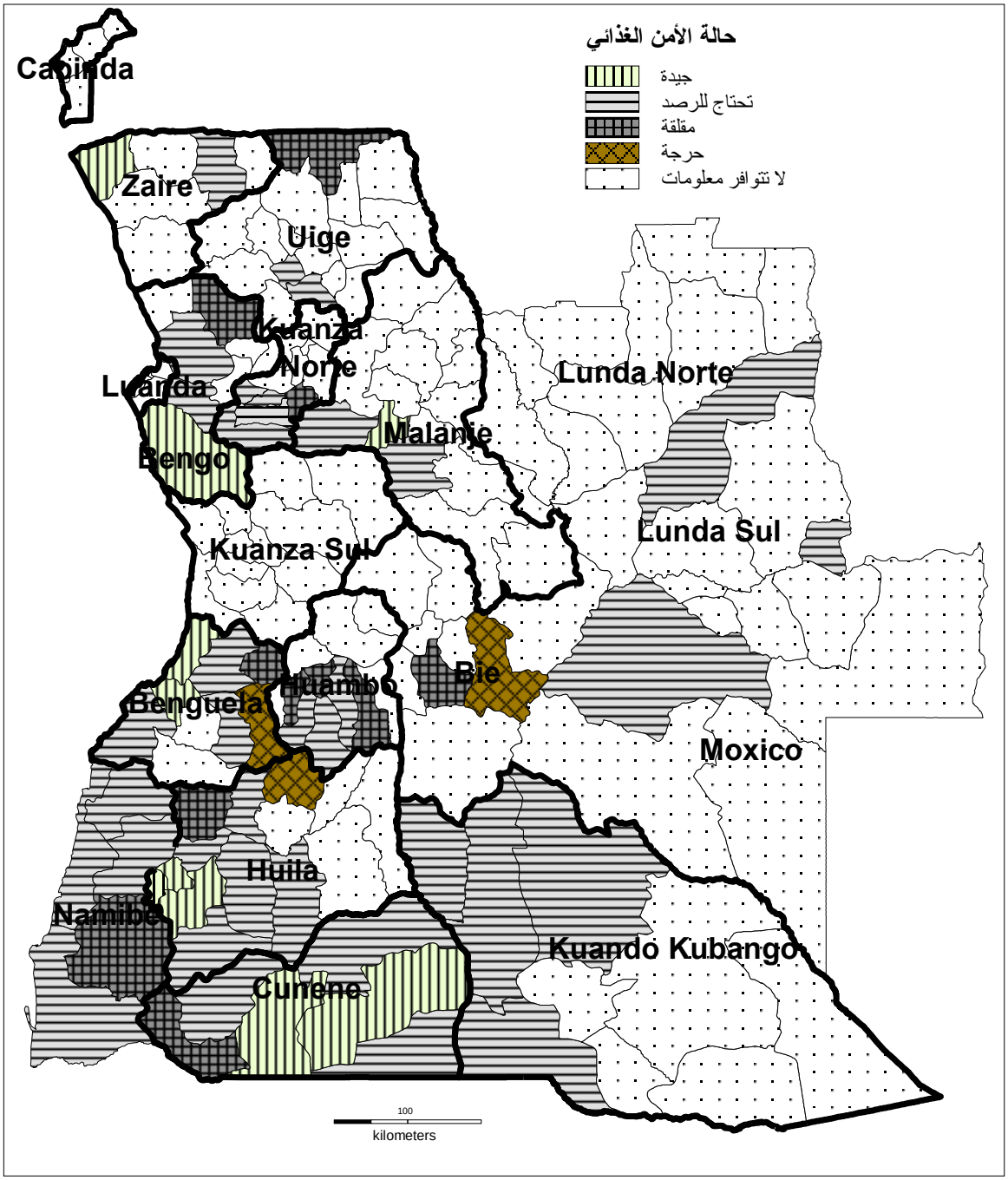

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.